



قياس مدى قبول الضريبة على الدخل في مصر من منظور المجتمع الضريبي (دراسة اختبارية)

د/محي سامي محمد محمد الشباصي
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة الضريبة على الدخل في مصر من خلال استعراض الضريبة على الدخل من منظور التشريعات الضريبية ومعايير المحاسبة المصرية لدراسة أهم مشكلات التحاسب الضريبي للضريبة على الدخل ومقترحات لمعالجة هذه المشكلات، واستطلاع آراء عينة الدراسة بشأن هذه المشكلات والمقترحات ومدى قبول الاكتفاء بتعديل بعض بنود قانون الضريبة على الدخل أو تغيير القانون بالكامل نظراً للمشكلات المتعددة والتعديلات الكثيرة التي حدثت على هذا القانون منذ إصداره من عام ٢٠٠٥ وحتى وقتنا هذا، وللتحقق من ذلك تم إجراء دراسة اختبارية لاختبار فروض الدراسة.

وقد تمثل مجتمع الدراسة في الممولين وأموري الضرائب والمحاسبين القانونيين، وتم تمثيل عينة الدراسة من خلال عينة طبقية وذلك بسبب تقسيم المجتمع محل الدراسة إلى ثلاث طبقات وهما: (الممولين، أموري الضرائب، المحاسبين القانونيين)، وقد قام الباحث بتوزيع ١٠٠ استمارة استقصاء على الأشخاص الممثلين لمجتمع الدراسة وتم جمع ٨٨ استمارة استقصاء صحيحة قابلة للتحليل الإحصائي من مجموع ما تم توزيعه أي بنسبة ٨٨%.

وتوصل الباحث من خلال اجراء الدراسة الاختبارية إلى ثبات صحة الفرض الأول القائل بأنه "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، أموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل"، ثبات صحة الفرض الثاني القائل بأنه "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، أموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل"، ثبات صحة الفرض الثالث القائل بأنه "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، أموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مدى قبول تغيير قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥".

الكلمات المفتاحية: الضريبة على الدخل - مشكلات التحاسب الضريبي - مقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي.

Measuring the Extent of Acceptability of Income Tax in Egypt from the Perspective of the Tax Community (A Testy Study)

Abstract

The purpose of The Research: Study the income tax law in Egypt by reviewing the income tax from the perspective of tax legislation, Egyptian accounting standards, the tax community's opinions, and the most important tax calculation problems for income tax and proposals to address these problems, and explore the views of the study sample on whether to amend some provisions of the income tax law or change Or replacing the law completely due to the multiple problems and the many amendments that have occurred to this law since its issuance and to verify this, a field study was conducted to test the study hypotheses.

Design/methodology/approach: The research is based on the deductive and inductive method, and conducting An Empirical Study, the study population was represented by Taxpayers, Tax officials, chartered accountant, and the study sample was represented by a stratified sample due to the division of the community under study into three classes, namely: (Taxpayers, tax officials, chartered accountant), and the researcher distributed 100 questionnaires to the persons represented. For the study community, 80 valid survey questionnaires were collected, capable of statistical analysis, out of the total distributed.

Findings/Originality/Value: Through Test study, the researcher reached a Accept of the first hypothesis that "there are no significant statistically significant differences between taxpayers, tax officials, and chartered accountants regarding tax accounting problems in the Income Tax Law, a Accept of the second hypothesis that "there are no significant statistically significant differences between taxpayers, tax officials, and chartered accountants regarding proposals to address tax accounting problems in the Income Tax Law," a Accept of the third hypothesis that "there are no statistically significant differences between Taxpayers, tax officials, and chartered accountants regarding the acceptability of changing the Income Tax Law No. (91) for the year 2005. "

Keywords: Income Tax - Tax Account Problems - Proposals to Address Tax Account Problems.

١ - الإطار المنهجي للبحث

١-١ المقدمة

يعدُّ قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضلع الأول للإصلاح الضريبي في مصر الذي تبعه صدور العديد من الإصلاحات التي من أهمها قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨، وقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، وقد تعرض قانون الضريبة على الدخل لعديد من التعديلات منذ صدوره من عام ٢٠٠٥ حتي عام ٢٠٢٠ وقد بلغت هذه التعديلات والقرارات أكثر من ثلاثين تعديل وقرار وزاري وهذا ما قد يتعارض مع فلسفة الاستقرار المالي والاقتصادي والضريبي، بالإضافة إلي أنه رغم هذا الكم الهائل من التعديلات مازال هناك العديد من المشكلات التي تواجه بنود هذا القانون، لذا سعى الباحث في إطار هذه الدراسة محاولة دراسة الضريبة على الدخل في مصر من منظور دراسة نظرية فلسفية بالإضافة إلى القيام بإجراء دراسة اختبارية عن أهم مشكلات التحاسب الضريبي للضريبة على الدخل وأهم المقترحات لمعالجة هذه المشكلات، وهل قانون الضريبة على الدخل بحاجة إلي مزيد من التعديل أم بحاجة إلي التغيير .

٢-١ الدراسات السابقة

نال موضوع الضريبة على الدخل في مصر اهتماماً ملحوظاً من جميع فئات المجتمع بوجه عام والمجتمع الضريبي والباحثين بوجه خاص منذ فترة كبيرة، وازداد الأمر أهمية نظراً لكثرة التعديلات التي طرأت على قانون الضريبة على الدخل في مصر ومعيار الضريبة على الدخل مما استتبعه مزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال، ومن أهم هذه الدراسات:

Tatiana Damjanovic & David Ulph, 2010, PP 594-60, Joel Slemrod, Christian Traxler, 2010, PP 105-108, Richard M. Bird & Eric M. Zolt, 2011, pp. 1691-1703, -٤٥٧، ص ص ٢٠١٦، إبراهيم، ١٨٥-٨٩، ص ص ٢٠١٢، محمد، ٢٠١٢، ص ص ١٨٩-١٨٥، إبراهيم، ٢٠١٦، ص ص ٤٥٧-، Anil Kumar, 2020, PP 1-16, Chengrui Xiao, Yuchen Shao, 2020, PP 1-17, Kellie M. Carr & Others, 2021, PP 1-23, Bassam Farah & Others, 2021, PP 1-10, Emanuel Hansen, 2021, PP 1- 22, Bing Li a, Chang Liu b, Stephen Teng Sun, 2021, PP 1-13).

حيث تناولت أحد الدراسات آراء دافعي الضرائب أو ما يطلق عليهم الممولين حول مستوى معرفتهم الضريبية والتعقيد الملحوظ لنظام ضريبة الدخل علاوة على ذلك تحاول الدراسة الخوض في الأسباب الكامنة وراء عدم الامتثال. واعتمدت الدراسة على اجراء دراسة اختبارية من خلال تجميع بيانات دافعي الضرائب واجراء مقابلة معهم من خلال المقابلات الهاتفية لعدد ثلاثين فرد وتحليلها باستخدام التحليل الموضوعي. وقد توصلت الدراسة إلى أن دافعي الضرائب لديهم معرفة فنية غير كافية وأنهم يرون أن النظام الضريبي معقد، وأن هناك كم هائل من الأعمال الورقية التي يتعين إكمالها في الامتثال الضريبي. ويُنظر إلى المعرفة الضريبية والتعقيد الضريبي على أنهما من العوامل المساهمة في سلوك عدم الامتثال بين دافعي الضرائب. (Natrah Saad, 2014, PP 1075 – 1069 ، وقد استهدفت دراسة أخرى أهم المشكلات الناتجة عن تطبيق قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضريبة على الدخل في الشركات الصناعية، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية من خلال التطبيق على مجموعة شركات ايطالشمستي التي تعمل في صناعة الأسمت بمصر، وقد توصلت الدراسة إلى أن قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لم يحقق الأهداف المنشودة من تخفيض سعر الضريبة سواء بإضافة ممولين جدد أو زيادة الحصيلة الضريبية لأن هذه المزايا استقادت منها الشركات القائمة بالفعل ومعظمها مملوكة لشركات أجنبية تهتم بتحول الأرباح إلى خارج البلاد دون القيام بتنمية حقيقية أو إيجاد فرص عمل جديدة، وكذلك لم يقضي القانون على المنازعات والخلافات الضريبية بين الممولين ومصصلحة الضرائب، وأن مشكلات الفحص في البند الواحد تختلف من شركة لأخرى داخل المجموعة الواحدة بسبب اختلاف الأمور الفاحص ومراجع الفحص وذلك كما اظهرته الدراسة التطبيقية، وغيرها من المشكلات المتعلقة بتطبيق الضريبة. (عويس، ٢٠١٤، ص ص ١-٣٩)

كما أوضحت أحد الدراسات عناصر حوكمة الشركات وجودة المراجعة الخارجية كمحددات للامتثال لمتطلبات الاعتراف بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS والمحاسبة عن ضريبة الدخل في مصر باعتبارها من الاقتصادات الناشئة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الامتثال للاعتراف والإفصاح يتطلب معلومات عن المحاسبة عن ضريبة الدخل أثناء التطبيق الأولي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في مصر ويتأثر بشكل كبير بمستويات تطور الملكية والانتماءات الدولية لكل من المراجعة الخارجية المستقلة ومجلس الإدارة، وأن الشركات التي تخضع للمراجعة من قبل شركة ذات انتماء دولي أو التي لديها أعضاء أجانب يعملون في مجلس الإدارة من المرجح أن تعترف بالضرائب المؤجلة في قوائمها المالية وتلتزم بمتطلبات الإفصاح الملائم، ويؤدي هذا التكامل

إلى امتثال أفضل لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتظهر النتائج أيضًا أن الملكية الخاصة تعزز الامتثال لمتطلبات الاعتراف والإفصاح بين الشركات المصرية بالإضافة إلى ذلك فإن الملكية الحكومية لها تأثير سلبي على مستوى الامتثال. وفي النهاية تؤكد النتائج على أهمية التدريب والتطوير المهني وأنظمة المراجعة في الدول الناشئة لاعتمادها على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتكون فعالة في تحقيق هدف التنسيق الدولي لمعايير المحاسبة. (Ahmed Ebrahim, Tarek Abdel Fattah, 2015, PP 46-60)

في حين قدمت دراسة أخرى قياس مدى مساهمة قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في إعادة تغيير لغة الحوار بين الممولين والإدارة الضريبية من خلال تواجد إدارة ضريبية متطورة، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي وقد توصلت الدراسة إلى أن الفحص الضريبي الشامل قد يتناسب مع المجتمعات التي تعاني من نقص في الوعي الضريبي إلا أنه لا يتناسب مع أهداف وفلسفة القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وضرورة توافر كل من الجوانب الفنية والقانونية والموضوعية لمأموري الضرائب حتى يستطيع أن يقوم بأداء أعماله بكفاءة وفعالية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية، وأن القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أرسى علاقة ضريبية مستقرة تعتمد على الثقة المتبادلة بين الممولين والإدارة الضريبية من خلال إيجاد شكل مقبول للمعاملات الضريبية. (نجم، ٢٠١٥، ص ص ٢٢١-٢٤٩)

وكذلك تناولت دراسة أخرى أثر المعالجات المحاسبية للاختلافات أو نقاط الخروج بين معايير المحاسبة المصرية والدولية عند تحديد وعاء الضريبة على الدخل بغرض تحقيق العدالة الضريبية وتطوير أسلوب الإعداد والفحص الضريبي في ضوء هذه الاختلافات وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة لعام ٢٠١٥ للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية أسفرت عن زيادة في أرباح العام إذا ما قورنت عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية مما يؤثر على تحديد وعاء الضريبة على الدخل بالزيادة، وأن المعلومات التي تم التوصل إليها عن صافي الأرباح وقيمة وعاء الضريبة على الدخل في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة لعام ٢٠١٥ منخفضة إذا ما قورنت بمعايير المحاسبة الصادرة عن عام ٢٠٠٦، وثبات عدم صحة فرض البحث القائل بأنه لا هناك أثر للاختلافات بين معايير المحاسبة المصرية ومعايير المحاسبة الدولية على وعاء الضريبة على الدخل في مصر. (العراقي، ٢٠١٧، ص ص ٦٩٦ - ٧٦٠)

في حين أحد الدراسات تناولت التخفيضات المؤقتة في ضريبة الدخل على الشركات من خلال إجراء دراسة حالة على بعض الشركات في فيتنام خلال الفترات المالية من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٥، وقد توصلت الدراسة إلى أنه أثرت التخفيضات المؤقتة في ضريبة الدخل على الشركات بنسبة ٣٠٪ على استثمارات الشركة، والتوظيف، والأرباح، والإيرادات خلال الأزمة المالية العالمية في فيتنام، وأن حجم الاستثمارات زادت خلال هذه الفترة. ولا تشير النتائج إلى وجود أي تغييرات كبيرة في التوظيف، وقد تضاعفت الأرباح المعلنة للشركات متعددة الجنسية ومن المرجح أنها تكون حولت الأرباح المعلنة للاستفادة من السياسات الضريبية، وأضافت الدراسة أن مدفوعات الضرائب من قبل الشركات متعددة الجنسية أو المملوكة للأجانب زادت خلال فترة الدراسة بينما انخفضت مدفوعات الضرائب من قبل الشركات المحلية، ولا يوجد أي دليل على زيادة أرباح الشركات المملوكة للأجانب بسبب التغييرات في العمالة أو رأس المال، وإن الهيكل المؤسسي الفيتنامي يمكن الشركات من الاقتراض بما يساوي خمسة إلى عشرة أضعاف أي أموال إضافية للشركات تم توفيره نتيجة لسياسة التخفيض الضريبي. (Anh Pham, 2020, PP 1-22)

وكذلك دراسة السعر المحايد في ضوء احكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته مما ينعكس على تسعير المعاملات وتحديد الوعاء الضريبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق السعر المحايد للمعاملات التي تتم بين الأشخاص المرتبطة تواجه اختلاف في وجهات النظر بين مصلحة الضرائب والممولين في اختيار أي من طرق التطبيق وذلك لتمسك كل طرف في اختيار الأسلوب الذي يحقق له أكبر المكاسب، وأن النزاعات الضريبية في شأن تطبيق السعر المحايد لم تطرق أبواب المحاكم بعد، وقد لا تتماثل لاختلاف شكل وطبيعة المعاملات بين الأشخاص المرتبطة، وأن المعاملات التي تتم بين أشخاص مقيمة وأشخاص غير مقيمة سوف يقابلها مشكلات في تسعير المعاملات التي تنشأ في الخارج وليس لها مثل في مصر. (محمد، ٢٠٢٠، ص ٣٨-٣٩).

ويستخلص الباحث من عرض الدراسات السابقة أن بعض هذه الدراسات تم تطبيقها في بيئة مختلفة عن البيئة المصرية وبالتالي لا يصلح تعميم النتيجة على البيئة المصرية، وذلك بسبب اختلاف العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية والثقافية وغيرها، لذا سيجاول البحث الحالي التطبيق على البيئة المصرية وكذلك بعضها تناول مشكلات التحاسب الضريبي فقط وبعضها اكتفت بعرض مميزات الضريبة على الدخل دون التطرق للمشكلات بالإضافة إلى أن أغلب هذه الدراسات

اكتفت بالدراسة النظرية ولم تستخدم أسلوب الدراسة الاختبارية أو التطبيقية للتحقق من مدى صحة نتائج الدراسة النظرية.

لذا سيجاول البحث الحالي إتباع أسلوب الدراسة الاختبارية واستعراض أهم مشكلات التحاسب الضريبي وأهم المقترحات لمعالجة هذه المشكلات وكذلك الإجابة على سؤال مهم وهو هل سيتم الاكتفاء بإجراء تعديلات لقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ لمعالجة هذه المشكلات أم هناك ضرورة لتغيير هذا القانون وذلك من واقع إجراء دراسة اختبارية على عينة تمثل المجتمع الضريبي.

لذا تكمن مشكلة البحث في تحديد مشكلات التحاسب الضريبي للضريبة على الدخل والمشكلات الناتجة عن كثرة التعديلات على هذا القانون وهل سيتم الاستمرار في إجراء مزيد من التعديلات أم نتوجه لتغيير القانون نفسه.

١-٣ أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى أن الضريبة على الدخل تُعد من الموضوعات التي تهم المجتمع بصفة عامة والمجتمع الضريبي بصفة خاصة. وتزداد أهمية البحث نظراً لقلّة الأبحاث في حدود علم الباحث التي تناولت هذا الموضوع من منظور الدراسة النظرية الفلسفية والتطبيقية.

١-٤ هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة الضريبة على الدخل في مصر من خلال دراسة أهم مشكلات التحاسب الضريبي للضريبة على الدخل ومقترحات لمعالجة هذه المشكلات، واستطلاع آراء عينة الدراسة بشأن هذه المشكلات والمقترحات ومدى قبول الاكتفاء بتعديل بعض بنود قانون الضريبة على الدخل أو تغيير القانون بالكامل نظراً للمشكلات المتعددة والتعديلات الكثيرة التي حدثت على هذا القانون منذ إصداره من عام ٢٠٠٥ وحتى وقتنا هذا.

١-٥ فروض البحث

لتحقيق أهداف البحث فإنه سيتم اختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل".

الفرض الثاني: "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل".

الفرض الثالث: "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مدى قبول تغيير قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥".

٦-١ منهج وأسلوب البحث

يعتمد البحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي بجانب المنهج العملي للقيام بنوعين من الدراسات وهما الدراسة النظرية من خلال تحليل ما ورد بالكتب والدوريات العلمية، وما ورد بالقوانين والتشريعات والإصدارات المتعلقة بموضوع البحث وأي مصادر أخرى للمعرفة لاستنباط النقاط والمعايير المرتبطة بموضوع البحث. مع إجراء دراسة اختبارية من خلال تصميم قائمة استقصاء لجمع البيانات اللازمة لإتمام البحث واختبار فروضه.

٧-١ تقسيم البحث

في سبيل تحقيق الهدف المنشود من البحث وتناول مشكلته بصورة علمية منطقية، واختبار فروض البحث يرى الباحث أن يكون الهيكل الأساسي أو تقسيم البحث على النحو التالي:

١- الإطار المنهجي للبحث.

٢- الضريبة على الدخل من منظور التشريعات الضريبية ومعايير المحاسبة المصرية.

٣- المشكلات المتعلقة بالتحاسب الضريبي التي تواجه الضريبة على الدخل في مصر.

٤- مقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي للضريبة على الدخل في مصر.

٥- الأسباب التي تستدعي إجراء تعديلات على قانون الضريبة أو تغيير القانون نفسه.

٦- الدراسة الاختبارية.

٧- النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية.

٢- الضريبة على الدخل من منظور التشريعات الضريبية ومعايير المحاسبة المصرية

لقد صدر في ٩ يونيو ٢٠٠٥ قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية بالعدد ٢٣ (تابع) في ٩ يونيو ٢٠٠٥، وقد حدثت عليه العديد من التعديلات منذ صدوره وتتمثل أهم هذه التعديلات في:

- قانون رقم (١٨١) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل البند (٩) من المادة ٥٠ من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قانون رقم (١١٤) لسنة ٢٠٠٨ إلغاء بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠٩ بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية.
- قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١ بجواز تقسيط الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي.
- قانون رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والمعدل بالقرار بقانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢.
- قانون رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والمعدل بالقرار بقانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢.
- قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل وقوانين أخرى.
- قانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، والقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل.
- قانون رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

- قانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قانون رقم (١٥٨) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

بالإضافة للعديد من التعديلات غير المرتبطة مباشرة بقانون الضريبة على الدخل، ولكنها مرتبطة بقوانين أخرى مثل الضريبة على العقارات المبنية والقوانين المختلفة لربط الموازنة العامة للدولة وغيرها من القوانين.

وكذلك هناك العديد من القرارات الوزارية المتعلقة بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل والتي من أهمها:

- قرار وزير المالية رقم (٥٣٠) لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحصيل المبالغ تحت حساب ضريبة المهن غير التجارية المستحقة على المحامين طبقاً لحكم المادة (٧١) من قانون الضريبة على الدخل الصادر رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قرار وزير المالية رقم (٥٣١) لسنة ٢٠٠٥ بتحديد المهن غير التجارية في تطبيق حكم المادة (٧٠) من قانون الضريبة على الدخل الصادر رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قرار وزير المالية رقم (٥٣٢) لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحصيل مبلغ تحت حساب ضريبة المهن غير التجارية المستحقة على الطبيب أو الإخصائي الذي يقوم بأداء عمل لحسابه الخاص في إحدى المستشفيات طبقاً لحكم المادة (٧١) من قانون الضريبة على الدخل الصادر رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قرار وزير المالية رقم (٥٣٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحديد المبالغ الواجب تحصيلها عند تجديد أو نقل رخص تسيير سيارات الأجرة أو النقل تحت حساب الضريبة المستحقة طبقاً لأحكام المادة (٦٩) من قانون الضريبة على الدخل الصادر رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

- قرار وزير المالية رقم (٥٣٤) لسنة ٢٠٠٥ بشأن النسبة التي تحصل من قيمة الواردات تحت حساب الضريبة من أشخاص القانون الخاص طبقاً لأحكام المادة (٦٧) من قانون الضريبة على الدخل الصادر رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قرار وزير المالية رقم (٥٣٥) لسنة ٢٠٠٥ بتحديد الجهات والمنشآت التي تلتزم بخصم مبالغ تحت حساب الضريبة على النشاط التجاري والصناعي وفقاً لحكم البند (٢) من المادة (٥٩) من قانون الضريبة على الدخل الصادر رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قرار وزير المالية رقم (٥٣٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن المبالغ التي تحصل تحت حساب الضريبة عند تجديد التراخيص أو القيام بالذبح أو تقديم بيان جمركي وفقاً للمواد (٦٦، ٦٨، ٧١) من قانون الضريبة على الدخل الصادر رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قرار وزير المالية رقم (٥٣٧) لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحديد أوجه النشاط التجاري والصناعي التي يسري بشأنها نظام الخصم تحت حساب الضريبة طبقاً لحكم المادة (٥٩) من قانون الضريبة على الدخل الصادر رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قرار وزير المالية رقم (١٩٣) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قرار وزير المالية رقم (٦٢٤) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قرار وزير المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قرار وزير المالية رقم (٢٩٣) لسنة ٢٠٠٨ بقواعد صرف العلاوة الخاصة الشهرية المقررة وفقاً للقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- قرار وزير المالية رقم (٣٦٣) لسنة ٢٠٠٩ بشأن إنهاء بعض المنازعات الضريبية القضائية القائمة بين مصلحة الضرائب المصرية والممولين.
- قرار وزير المالية رقم (٤١٤) لسنة ٢٠٠٩ بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة وإجراءات تحصيل الضريبة على أرباحها.
- قرار وزير المالية رقم (٧٧١) لسنة ٢٠٠٩ لتعديل المادة (٧٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قواعد وتعليمات عامة رقم (١) لسنة ٢٠١٠ بشأن المعاملة الضريبية لعوائد سندات الخزنة العامة في حالة إعادة فتح الاكتتاب.

- قواعد تعليمات عامة رقم (٢) لسنة ٢٠١٠ بشأن تطبيق حزام مصلحة الضرائب المصرية لخدمة الممولين وجهات التعامل.
- قرار وزير المالية رقم (٧٧٨) لسنة ٢٠١٠ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قرار وزير المالية رقم (٧٧٩) لسنة ٢٠١٠ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٥٢٥) لسنة ٢٠٠٦.
- قرار وزير المالية رقم (٨٢) لسنة ٢٠١١ بإلغاء الملحق رقم (١) لسنة ٢٠١٠ لقرار وزير المالية رقم (٣٦٣) لسنة ٢٠٠٩.
- قرار وزير المالية رقم (٣١٠) لسنة ٢٠١٣ بتحديد النسب والسلع والإجازات التي يسري عليها نظام الإضافة تحت حساب الضريبة طبقاً لأحكام المواد ٥٩ مكرراً (١) ٥٩ مكرراً (٢) من قانون الضريبة على الدخل الصادر رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- قرار وزير المالية رقم (٤١٨) لسنة ٢٠١٦ بشأن اعتماد فروق أرباح/خسائر تدبير العملة الأجنبية عند تحديد وعاء ضريبة الدخل.
- قرار وزير المالية رقم (١٢٤) لسنة ٢٠١٧.
- قرار وزير المالية رقم (٢٢١) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

أما عن الجانب المحاسبي للضريبة على الدخل ينحصر في التعليمات التنفيذية والتفسيرية والكتب الدورية الواردة من مصلحة الضرائب وقرارات وزارة المالية فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية في هذا الشأن وما يقدمه القانون من معالجات، ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل الصادر ضمن معايير المحاسبة المصرية بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والمعدل ضمن معايير المحاسبة المصرية الصادر بقرار من وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، وقرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي برقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥. حيث يستهدف معيار ضريبة الدخل تحديد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل في كيفية المحاسبة عن الآثار المترتبة على الضرائب الجارية والمستقبلية المتعلقة:

- بالاسترداد أو السداد المستقبلي للقيم الدفترية للأصول أو الالتزامات كما تظهر في قائمة المركز المالي للمنشأة.
- والعمليات والأحداث الأخرى في الفترة الجارية والتي تم الاعتراف بها في القوائم المالية للمنشأة.

كما أوضح المعيار إن أحد شروط الاعتراف بالأصل أو الالتزام في القوائم المالية هو توقع المنشأة استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لذلك الأصل أو الالتزام، كذلك يتطلب المعيار أن تتم المحاسبة للأثار الضريبية للعمليات والأحداث الأخرى من خلال أن العمليات والأحداث الأخرى التي يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل أيضاً، وفي المقابل العمليات والأحداث الأخرى التي يتم الاعتراف بها خارج قائمة الدخل سواء في بنود الدخل الشامل الأخرى أو مباشرة في حقوق الملكية يتم الاعتراف بآثارها الضريبية مباشرة أيضاً خارج قائمة الدخل.

ويجب مراعاة أن المعيار المحاسبي رقم (٢٤) ضريبة الدخل لا ينطبق على المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية أو المزايا الضريبية للاستثمار ورغم ذلك فإن هذا المعيار يطبق على الفروق المؤقتة التي قد تنشأ عن مثل تلك المنح أو المزايا الضريبية للاستثمار، وكذلك يجب مراعاة أن المعيار يحتوي على معالجات محاسبية وأمثلة عن بعض الممارسات الضريبية التي قد لا يوجد لها مثال في التشريعات الضريبية المصرية، إلا أنها موجودة في التشريعات الضريبية لمناطق أخرى من العالم وقد تم الإبقاء عليها في المعيار كما هي موجودة في المعيار الدولي من أجل التعرف على هذه المعالجات لتكون إرشاداً للمنشآت التي لها كيانات أجنبية تعمل خارج مصر وتلتزم بتطبيق هذه التشريعات الضريبية.

ويلاحظ الباحث أنه ليس هناك تعديلات تذكر في معيار المحاسبة رقم (٢٤) ضريبة الدخل بدايةً من صدوره ضمن معايير المحاسبة المصرية عام ٢٠٠٦ حتى التعديل الأخير بمعايير المحاسبة المصرية لسنة ٢٠١٩.

وعلى النقيض من ذلك نجد الكم الهائل من القرارات والتعديلات التي طرأت على قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ خلال فترة نسبية صغيرة وهو ما يتعارض مع فلسفة الاستقرار المالي والاقتصادي والضريبي، وقد يرجع السبب الرئيسي في هذه التعديلات نظراً لكون قانون الضريبة على الدخل هو أساس التحاسب الضريبي في مصر لذا قد تم عليه بعض التعديلات لمسايرة التطورات والتغيرات المتلاحقة، ولكن مع ذلك ورغم هذا الكم الهائل من هذه التعديلات نجد أنه مازال هناك العديد من الانتقادات والمشكلات المتعلقة بالتحاسب الضريبي التي تواجه بنود واحكام قانون الضريبة على الدخل ومعيار المحاسبي المصري رقم (٢٤) وذلك ما سيتم توضيحه في النقطة التالية.

٣- المشكلات المتعلقة بالتحاسب الضريبي التي تواجه الضريبة على الدخل

في مصر

هناك العديد من الانتقادات والمشكلات المتعلقة بالتحاسب الضريبي التي تواجه بنود واحكام قانون الضريبة على الدخل في مصر ومعيار المحاسبي المصري رقم (٢٤) وتتمثل أهمها فيما يلي:

١- عدم وجود معالجة محاسبية كاملة لتأثيرات الضريبة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة وذلك بصرف النظر عن الفترة التي يتم فيها سداد الضريبة أو استردادها في معيار المحاسبي المصري رقم (٢٤)، وكذلك يجب الاعتراف بالضريبة المؤجلة عندما تنشأ الفروق الضريبية المؤقتة حتى إذا تم التأكد بدرجة عالية أن هذه الفروق ستزول أثرها في الفترات التالية. (بدوي، ٢٠٠٨، ص ٨).

٢- يري الباحث أن هناك اختلاف في المعالجة بين معيار المحاسبة المصري وقانون الضريبة على الدخل من حيث أن هناك بعض البنود لها أساس ضريبي لكن لا يتم الاعتراف بها كأصول والتزامات في قائمة المركز المالي، مثل (تكاليف الأبحاث) حيث يتم الاعتراف بها كمصروف عند تحديد الربح المحاسبي عن الفترة المالية التي حملت عليها، ولكن لا يسمح بخصمها عند تحديد الربح أو الخسارة الضريبية إلا في فترة لاحقة.

٣- كما أوضح معيار المحاسبة المصري أن الفرق بين الأساس الضريبي لتكاليف البحث طبقاً للقيمة التي ستسمح الإدارة الضريبية بخصمها في فترات مستقبلية وبين قيمتها الدفترية البالغة صفراً فرقاً مؤقتاً مما يترتب عليه أصل ضريبي مؤجل ولم توضح المعالجة الضريبية التي ستترتب على ذلك.

٤- يري الباحث أن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) الضريبة على الدخل أشار للربح أو الخسارة الضريبية ضمن قائمة التعريفات بالمعيار ولكن لم يعطي لها تعريف واضح ومحدد ولكن اكتفي فقط بالإشارة إلي أن هذا الربح أو الخسارة الضريبية هو الربح أو الخسارة طبقاً للتشريع الضريبي والقواعد التي تضعها الإدارة الضريبية، وهذا ما قد يترتب عليه عدم وجود تعريف مستقر لمفهوم الربح أو الخسارة الضريبية نظراً لكثرة التعديلات التي تطرا على التشريعات الضريبية، وكذلك كان لا يجب ارجاع تحديد الربح أو الخسارة الضريبية للإدارة الضريبية لأنها تعد حكماً وخصماً في نفس الوقت.

٥- أن هناك عناصر يتم الاعتراف بها للأغراض المحاسبية، ولكن لا يتم الاعتراف بها للأغراض الضريبية مثل: (الصايغ، ٢٠١٤، ص ص ١٢-١٤)

- الضريبة على الدخل التي تتحملها الوحدة الاقتصادية على أرباحها.
- ما يتحملة الممول من غرامات وعقوبات مالية وتعويضات بسبب ارتكابه أو ارتكاب أحد تابعيه جنائية أو جنحة عمدية.
- عوائد القروض والديون المدفوعة لأشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة أو معفيين منها.
- الاحتياطات والمخصصات على اختلاف أنواعها.
- العوائد الدائنة من السندات وشهادات الاستثمار غير الخاضعة للضريبة أو المعفاة منها.
- الفائدة على رأس المال.
- فوائد القروض التي يمنحها المالك للوحدة الاقتصادية.
- مرتب صاحب الوحدة الاقتصادية.

وعلى النقيض من ذلك هناك عناصر يتم الاعتراف بها للأغراض الضريبية، ولكن لا يتم الاعتراف بها للأغراض المحاسبية وتتمثل أهمها في حصة العاملين من أرباح شركات الأموال التي يتقرر توزيعها طبقاً للقانون. (الصايغ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢-١٤).

٦- زيادة المتأخرات الضريبية، وزيادة حجم التهرب الضريبي، وزيادة عبء الضريبة نتيجة التعديل بالزيادة في قيمة أوعية الضريبة فيما يتعلق بقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته. (محمد، ٢٠١٢، ص ٩٣).

٧- عدم وجود معالجة ضريبية لبرامج ولاء العملاء رغم أهميته الكبيرة حيث تتمثل هذه البرامج في نظام المكافآت التي يتم تقديمها من جانب الشركات للعملاء الحاليين الذين يشترون منتجات الشركة بشكل متكرر للحفاظ عليهم وتحفيزهم على الاستمرار في الشراء أو الحصول على الخدمات، وكذلك عدم وجود معالجة ضريبية لتكلفة الأصول المعنوية، وكذلك يجب التفرقة في المعالجة الضريبية بين استخدام الأصول المعنوية بموجب ترخيص من المالك أو شراء الأصول المعنوية من المالك أو تكوين الأصول المعنوية ذاتياً. (عبد الحميد، ٢٠١٤، ص ص ٩٧-١٠٣).

٨- لم يتضمن قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وقرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ وكذلك معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضريبة الدخل معالجات لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بالإيراد التي تواجه شركات الحوسبة السحابية والتي تتمثل أهمها في: (المليجي، ٢٠١٥، ص ص ١٧- ٢١)

- إيرادات تعهدات الأداء .
 - إيرادات التصرف في الأصول الفكرية.
 - الإيرادات المحصلة مقدماً من العملاء وغير القابلة للاسترداد.
 - الإيرادات الناتجة من اتفاقيات البيع مع حق الرجوع أو اتفاقيات البيع مع إعادة الشراء .
 - الإيرادات الناتجة من اتفاقيات تحرير الفاتورة مع الاحتفاظ بالمنتج.
 - إيرادات اتفاقيات تنوع نظم التسعير .
 - بدائل التآجير المتعددة أمام شركات الحوسبة السحابية.
- ٩- يعاني قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ من ضعف الكفاءة والفاعلية وما يؤكد ذلك هو: " زيادة حجم المتأخرات الضريبية، زيادة عدد المنازعات الضريبية، زيادة حالات التهرب من الضريبة، زيادة مساحة الدخول غير الخاضعة للضريبة، الحاجة إلى مراجعة حالات الإعفاءات الضريبية، طول وضعف الإجراءات الضريبية". (الرشيدى، ٢٠١٦، ص ٣٢٠-١٧).
- ١٠- لم تتعرض المادة (٢٥، ٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ في تفسيرها للمادة ١٩ من القانون بند ٧ تفسيراً لعبارة وجه الاحتراف أو وضع ضوابط للاحتراف. (مراد، ٢٠١٦، ص ص ١٣٦-١٣٧).
- ١١- أوضحت اللائحة التنفيذية أن الترويج المباشر لا يعد من مقابل الخدمات التي تخضع لأحكام المادة ٥٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وكذلك لم توضح ما المقصود بمفهوم الترويج المباشر. (نفس المرجع السابق).
- ١٢- جاء القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بعبارة الشركة الأم والشركة القابضة ولم يأت بتعريف واضح ومحدد لكل منهما. (نفس المرجع السابق).
- ١٣- لم يرد بقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته المعاملة الضريبية لإعادة التقييم في حالة رغبة الشركة تحسين الهيكل المالي لها وهل تدخل ضمن حالات تغيير الشكل القانوني للمادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وهل يسمح القانون الضريبي بها أم يخضع لها. (نفس المرجع السابق).
- ١٤- تختلف وجهة نظر مصلحة الضرائب عن وجهة نظر الممولين والمحاسبين في تطبيق المادة (١١٠) من قانون الضريبة على الدخل، حيث تقوم المصلحة بحساب مقابل التأخير اعتباراً من اليوم التالي لانتهاؤ الأجل المحدد لتقديم الإقرار الضريبي عن سنة النزاع حتي لو كان

استحقاق الضريبة أو وجوب أدائها تالياً لانتهاؤ الأجل المحدد لتقديم الإقرار الضريبي عن سنة النزاع، وذلك كما في حالة ربط الضريبة بناءً على قرار لجنة الطعن، وهو ما يعني أن الممول سوف يتحمل نتيجة تأخر مصلحة الضرائب في محاسبته ضريبياً لسنوات أو تأخر لجنة الطعن في إصدار قرارها في شأن النزاع المعروف عليها بشأن الضريبة، وهو ما يتعارض مع أسس العدالة الضريبية من ناحية ومن ناحية أخرى تعارضه مع احكام القانون ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى مخالفة مصلحة الضرائب لأحكام المادة رقم ١٢٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حيث تقضي احكام هذه المادة بأن تكون الضريبة واجبة الأداء من واقع الربط على أساس قرار لجنة الطعن وبالتالي لا يجوز في هذه الحالة الرجوع بأثر رجعي في حساب مقابل التأخير إلى تاريخ تقديم الإقرار الضريبي، وكذلك مخالفة احكام المادة ١٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وكذلك مخالفة التعليمات التنفيذية للتحصيل رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨ بالإضافة إلى أنه تم صدور قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات وتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية.(مجد، ٢٠١٦، ص ص ٢٠-٢٤).

وكذلك صدر حكم من محكمة القضاء الإداري بالدائرة الثامنة عشر - ضرائب بالجلسة المنعقدة علناً بمقر مجلس الدولة يوم الاثنين الموافق ٢٤/٦/٢٠١٩ بشأن مقابل التأخير المرفوعة من صاحب مصنع الأمل لصناعة الأدوات المنزلية، وقد حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بالتجاوز عن مقابل التأخير الذي لم يسدده المدعي محل مطالبة مأمورية ضرائب الجمالية بالنموذج ٣٥ سداد الصادر من المأمورية برقم ١٩٨٧ بتاريخ ١٢/٢/٢٠١٥ عن الضريبة المستحقة على نشاطه عن سنة المحاسبة ٢٠١٠ بمبلغ ٨٦٠٨٨ جنية وما يترتب على ذلك من آثار. وألزمته الجهة الإدارية بالمصروفات.

وبعد استعراض أهم مشكلات التحاسب الضريبي يرى الباحث أن السبب الرئيسي في ذلك هو الاعتماد على التعديلات الجزئية التي تتم على القانون من وقت لآخر وليس تعديلات شاملة لمعالجة المشكلات بشكل جذري، وقد يحاول الباحث في النقطة التالية تقديم أهم المقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي.

٤ - مقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي للضريبة على الدخل

في مصر

هناك العديد من المقترحات التي يمكن عرضها لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي للضريبة على الدخل في مصر وتتمثل أهمها في:

١- ضرورة تعديل المادة (٢٥، ٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بوضع تعريف محدد وضوابط واضحة لعبارة وجه الاحتراف.

٢- ضرورة وضع تعريف واضح للترويج المباشر وضوابط محددة له في اللائحة التنفيذية، وكذلك تعريف واضح ومحدد لعبارة الشركة الأم والشركة القابضة.

٣- ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإضافة المعاملة الضريبية للمصروفات الإيرادية المؤجلة، والتوقف المؤقت، وذلك بصرف النظر عن الفترة التي يتم فيها سداد الضريبة أو استردادها.

٤- ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لإضافة المعالجات الضريبية المناسبة لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بالتطورات التكنولوجية مثل الحوسبة السحابية، وبرامج ولاء العملاء، والشركات العاملة بالنظام الرقمي لبيانات العملاء.

٥- تعديل المادة (٤٥) بالعودة إلى النص القديم بحيث يسمح للممول بخصم ما سدده من الضريبة على العقارات المبنية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ من الضريبة المستحقة عليه وبما لا يزيد على هذه الضريبة وليس بخصمها من الوعاء الخاص بالثروة العقارية.

٦- تعديل المادة (٤٦ مكرر/١) لتحقيق ما يلي:

➤ أن يتم النص على ربط إعفاء التوزيعات التي تأخذ شكل أسهم مجانية من الضريبة باستمرار الاحتفاظ بهذه الاسم مدة ثلاث سنوات تالية.

➤ إخضاع الحصة الموزعة على كل من العاملين ومجلس الإدارة من الأرباح للضريبة على التوزيعات بنفس الأحكام المنصوص عليها في المادة (٤٦ مكرر/٢).

٧- تعديل المادة (٤٦ مكرر/٢) من القانون بحيث يتم خصم الضريبة المستحقة على التوزيعات بالكامل وليس مبلغاً تحت حساب الضريبة لتخفيف الأعباء الإدارية على كل من الإدارة الضريبية والممولين وتخفيض تكلفة تحصيل الضريبة.

- ٨- تعديل المادة (٤٦ مكرر/٤) من القانون بإضافة مقابل التضخم ضمن المبالغ التي يتم خصمها من أرباح التصرف في الأوراق المالية أو الحصص التي تتجاوز مدة حيازتها مدة عام فأكثر، وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.
- ٩- تعديل المادة (٤٦ مكرر/٥) من القانون بإلزام الجهات المختصة التي تنفذ المعاملة الخاصة بالأرباح الرأسمالية على الأوراق المالية بإخطار المصلحة بها وفقاً للإجراءات وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية سواء كانت الأوراق المالية مقيدة في البورصة أو غير مقيدة.
- ١٠- تعديل المادة (٥٦ مكرر) بما يلي: (المؤتمر السادس والعشرين في توصياته، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ٢٠١٩)
- أن تقوم الجهة التي تنفذ المعاملة الخاصة بالتصرف في الأوراق المالية سواء المقيدة أو غير المقيدة لغير المقيمين بخصم الضريبة أولاً بأول عند كل معاملة.
- ضرورة النص على صدور قرار من وزير المالية بتحديد طرق تحديد القيمة البيعية للأوراق المالية غير المقيدة.
- ١١- تعديل المادة (٩١ مكرر) من القانون لتحديد موقف نظام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة من التقادم أسوةً بحكم المادة (٩١) من القانون.
- ١٢- تعديل المادة (١١٠) من القانون بإضافة (بند/١ مكرر) بالنص الآتي:
- (ما يجاوز مئتين جنية مما لم يورد من الضريبة الواجبة الأداء بخلاف الضريبة من واقع الإقرار حتى ولو صدر قرار بتقسيمها وذلك اعتباراً من اليوم التالي لانتهاؤ مدة شهر على تاريخ إخطار الممول بالربط النهائي للضريبة المستحقة)، مع تعديل المادة (١٢٧) من اللائحة التنفيذية بما يتوافق مع التعديل المقترح.
- ١٣- ضرورة إصدار كتاب دوري تنفيذاً للمادة (١٤٥) من اللائحة التنفيذية بتحديد الإجراءات الواجب إتباعها تجاه جهات الالتزام التي تقوم بالخصم أو التحصيل تحت حساب الضريبة وما يتعلق بها من نماذج ومطالبات وإخطارات.
- ١٤- ضرورة تعديل الفقرة الأخيرة من المادة (١٩) بحيث يتم توسيع نطاق سريانها لتشمل أرباح الاستثمار في حصص رأس مال الشركات بالخارج أسوةً بالاستثمار في الأوراق المالية في الخارج أو التصرف بها.
- ١٥- تعديل الكتاب الرابع:

- وذلك بنقل أحكام الباب الخامس من الكتاب الثاني الخاصة بتوزيعات الأرباح التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيين إلى الكتاب الرابع كوعاء مستقل وبسعر ضريبة مستقل.
- نقل أحكام الباب السادس من الكتاب الثاني الخاصة بأرباح بيع الحصص والأوراق المالية إلى الكتاب الرابع كوعاء مستقل وبسعر ضريبة مستقل.
- والسؤال الذي يطرح نفسه الآن بعد عرض أهم المقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي، ماهي الأسباب التي تستدعي إجراء تعديلات على قوانين الضرائب بصفة عامة وقانون الضريبة على الدخل بصفة خاصة؟ وهذا ما يحاول الباحث توضيحه في النقطة التالية.

٥- الأسباب التي تستدعي إجراء تعديلات على قانون الضريبة أو تغيير القانون نفسه

هناك العديد من الأسباب التي تستدعي إجراء تعديلات على قانون الضرائب أو تغيير القانون نفسه: حيث تمثلت أهم هذه الأسباب في: (زيادة الموارد المالية لخزينة الدولة سواء باستحداث ضرائب جديدة أو رفع الشرائح الحالية أو زيادة الدور الرقابي لزيادة الحصيلة الضريبية، أو بتخفيض الضريبة مع توسيع القاعدة الضريبية، أو إجراء بعض التعديلات بغرض تشجيع بعض الصناعات أو دعم الاستثمار والتصدير وغيرها من العوامل مثل الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمناطق الحرة، أو تلك الممنوحة للمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة أو غيرها من التعديلات) (مجد، ٢٠١٦، مرجع سبق ذكره، ص ٢١).

ويرى الباحث أنه من أهم أسباب التعديلات الجوهرية على القانون هو معالجات بعض مشكلات التحاسب الضريبي لقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ التي تظهر بتطبيق القانون.

كما أن الحاجة إلى إصدار قانون جديد للضريبة على الدخل، يحل محل القانون الحالي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أصبح حتمياً للكثير من الأسباب التي من أهمها: (صديق، مجلة المال، ٢٠١٩).

١- كثرة التعديلات التي لحقت بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ابتداء من عام ٢٠٠٧ حتى الآن، وبالتالي أصبح متابعة القانون وما تم من إجراء تعديلات عليه أمراً مرهقاً.

٢- التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي انعكست على طرق مزولة الأنشطة الخاضعة للضريبة مثل شركات النقل عن طريق استخدام التكنولوجيا مثل شركات أوبر أو كريم، أو تقديم الاستشارات والخبرات عبر الإنترنت، أو بيع الشركات العاملة بالنظام الرقمي لبيانات العملاء، أو الإعلانات عبر الإنترنت، أو شركات الحوسبة السحابية.

٣- إمكانية تقديم الفواتير والإقرارات وتحصيل الضريبة بالوسائل الإلكترونية، دون أن تتوافر آلية ملائمة لتفعيل هذه الوسائل في القانون الحالي.

٤- كثرة مشكلات تطبيق القانون ولأئحته التنفيذية وصدور العديد من الأحكام القضائية والفتاوي التي قد تكون متعارضة أو متباينة نحو الموضوع الواحد ما يتطلب تدخلاً تشريعياً يحسم الخلاف، وينهي النزاع.

كما أضافت توصيات المؤتمر السادس والعشرين الصادر عن الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ضرورة العمل على إصدار قانون جديد للضريبة على الدخل وعدم اللجوء إلى أي تعديلات جزئية على القانون الحالي للأسباب التالية: (كثرة التعديلات الجزئية المتكررة التي تم إدخالها على القانون الحالي فضلاً عن أن بعض التعديلات أصابت عدة مواد بعينها، وإن التعديلات الجزئية قد أخلت بفلسفة القانون الحالي وقت إصداره في سنة ٢٠٠٥ وضياح الملامح الأساسية للقانون).

ويرى الباحث سواء تم تغيير أو تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ يجب أن يتبعه تعديل أو تغيير مماثل لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ الضريبة على الدخل ودراسة أثره على المعيار.

لذا في نهاية هذا العرض يرى الباحث أن هناك آراء قد تزي أن حل مشكلات التحاسب الضريبي التي قد تظهر في قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ولأئحته التنفيذية هو إجراء مزيد من التعديلات على القانون وإصدار العديد من التفسيرات والقرارات لحل هذه المشكلات، ولكن قد يرى البعض الآخر أن كثرة التعديلات على هذا القانون وكثرة القرارات التي صدرت في هذا الشأن جعلت القانون مهلهل ويصعب فهمه ويؤدي إلى حالة من التشويش لمنفذ ومطبق القانون، وأن أصحاب هذا الرأي يرو أن الحل الجذري هو تغيير واستبدال هذا القانون بقانون جديد يعالج كل هذه المشكلات والثغرات ويصبح المرجعية الوحيدة لضريبة الدخل، لذا يرى الباحث للخروج من هذا المأزق وحتى لا يميل الباحث لرأي عن الآخر استوجب عليه إجراء دراسة اختبارية للمهتمين بمجال الضرائب في مصر أو ما يمكن أن نطلق عليهم المجتمع الضريبي المتمثل في الممولين، والإدارة الضريبية التي تتمثل في مأموري الضرائب والمستخدم الفعلي لهذا القانون المحاسبين القانونيين أو قد يطلق الباحث عليهم وكيل الممولين، ولذا سيحاول البحث الحالي إجراء دراسة اختبارية لمشكلات التحاسب الضريبي ومقترحات لمعالجة هذه المشكلات ومدى قبول عينة الدراسة الاكتفاء بإجراء

تعديلات على القانون الحالي لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي أو تغيير واستبدال القانون أيهما أفضل من وجهة نظر عينة الدراسة وهذا ما سنحاول توضيحه في النقطة التالية.

٦- الدراسة الاختبارية

٦-١ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث مجموعات وهما:

المجموعة الأولى: الممولين.

المجموعة الثانية: مأموري الضرائب.

المجموعة الثالثة: المحاسبين القانونيين.

٦-٢ عينة الدراسة

تم تمثيل عينة الدراسة من خلال عينة طبقية وذلك بسبب تقسيم المجتمع محل الدراسة إلى ثلاث طبقات وهما: (الممولين، مأموري الضرائب، المحاسبين القانونيين)، وقد اختار الباحث حجم العينة بطريقة حكيمية نظراً لأهمية كل طبقة من وجهة نظر الباحث، وقد تم توزيع ١٠٠ استمارة استقصاء على الأشخاص الممثلين لمجتمع الدراسة وتم جمع ٨٨ استمارة استقصاء صحيحة قابلة للتحليل الإحصائي من مجموع ما تم توزيعه أي بنسبة ٨٨%.

٦-٣ طريقة الحصول على البيانات

اعتمد الباحث في تجميع البيانات على استخدام أسلوب قوائم الاستقصاء*، حيث يعتبر هذا الأسلوب مناسباً لجمع أكبر كم ممكن من البيانات عن موضوع البحث. وقد قام الباحث باستخدام مقياس ليكرت والذي يتكون من ٥ مستويات كما يتضح من الجدول التالي:

جدول ١: مستويات مقياس ليكرت

الوزن	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
	٥	٤	٣	٢	١

٦-٤ تحليل البيانات:

تم استخدام برنامج SPSS 18 لتحليل البيانات، وذلك على النحو التالي:

- تحليل السمات الشخصية لمفردات عينة الدراسة:

* مرفق قائمة الاستقصاء بملحق رقم (١).

جدول ٢: توزيع عينة الدراسة حسب الفئة

النسبة المئوية %	العدد	الفئة التي تنتمي إليها عينة الدراسة
٤٤.٣%	٣٩	الممولين.
٣٨.٦%	٣٤	مأموري الضرائب.
١٧.١%	١٥	المحاسبين القانونيين.
١٠٠%	٨٨	الإجمالي

- تحليل أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمي:

جدول ٣: توزيع أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمي

الفئة التي تنتمي إليها عينة الدراسة						المؤهل العلمي	المسلسل
المحاسبين القانونيين		مأموري الضرائب		الممولين			
النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد		
٦٦.٧%	١٠	٨٨.٢%	٣٠	٩٤.٩%	٣٧	بكالوريوس.	١
٢٦.٧%	٤	٢.٩%	١	٥.١%	٢	دبلومة دراسات عليا.	٢
—	—	٨.٩%	٣	—	—	ماجستير.	٣
٦.٦%	١	—	—	—	—	دكتوراه.	٤
١٠٠%	١٥	١٠٠%	٣٤	١٠٠%	٣٩	الإجمالي	

- تحليل أفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة:

جدول ٤: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

الفئة التي تنتمي إليها عينة الدراسة						سنوات الخبرة	المسلسل
المحاسبين القانونيين		مأموري الضرائب		الممولين			
النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد		
٢٣.٣%	٥	٣٨.٢%	١٣	٦٩.٣%	٢٧	أقل من خمس سنوات.	١
٦٠%	٩	٤٤.١%	١٥	١٧.٩%	٧	من خمس سنوات إلى ١٠ سنوات.	٢
٦.٧%	١	١٧.٧%	٦	١٢.٨%	٥	أكثر من ١٠ سنوات.	٣
١٠٠%	١٥	١٠٠%	٣٤	١٠٠%	٣٩	الإجمالي	

- تحليل أفراد العينة وفقاً للعضويات والشهادات المهنية:

جدول ٥: توزيع أفراد العينة حسب العضويات والشهادات المهنية

الفئة التي تنتمي إليها عينة الدراسة						العضويات والشهادات المهنية	المسلسل
المحاسبين القانونيين		مأموري الضرائب		الممولين			
النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد		
١٠٠%	١٥	—	—	٥.١%	٢	عضو أو زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.	١
—	—	٤٧.١%	١٦	١٧.٩%	٧	عضو أو زميل في أي جمعيات مهنية أخرى.	٢
—	—	٢٣.٥%	٨	٢٠.٥%	٨	الحصول على أي شهادات مهنية محلية أو دولية.	٣
—	—	٢٩.٤%	١٠	٥٦.٥%	٢٢	لا يوجد	٤
١٠٠%	١٥	١٠٠%	٣٤	١٠٠%	٣٩	الإجمالي	

٥-٦ صدق وثبات أداة الدراسة

يقصد بالثبات أن يعطي استقصاء الدراسة نفس النتيجة إذا تم توزيع قائمة الاستقصاء أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى إن ثبات استقصاء الدراسة يعني الاستقرار في نتائج استقصاء الدراسة، وعدم تغييرها بشكل كبير إذا تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد تم استخدام اختبار (ألفا كرونباخ) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة $\alpha = 0.857$ للفرض الأول، وبلغت قيمة $\alpha = 0.892$ للفرض الثاني، وبلغت قيمة $\alpha = 0.844$ للفرض الثالث، وهي نسب ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة ٦٠٪، وبما يعكس ثبات قائمة الاستقصاء.

٦-٦ اختبار فروض البحث

الفرض الأول: القائل بأنه "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل" ولتحليل فرض تساوي الأوساط الحسابية إحصائياً يتم صياغته كما يلي:

➤ **الفرض العدمي (H0):** "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل"

➤ **الفرض البديل (Ha):** "توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل"

والجدول (٦) يوضح نتائج اختبار الفرض الإحصائي الأول، والخاصة بآراء مفردات العينة بشأن مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل.

جدول ٦: نتائج اختبار الفرض الإحصائي الأول (ANOVA)

مصدر التباين	مجموع المربعات (SS)	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات (MS)	قيمة F المحسوبة	P-Value
بين المجموعات	٢٢.٥٢٧٢	٢٩	٠.٧٧٦٨	١.٢٠٤	٠.٢٦٩
داخل المجموعات	٣٧.٤٢١٦	٥٨	٠.٦٤٥٢		
الإجمالي	٥٩.٩٤٨٨	٨٧			

وبالرجوع إلى قيمة P-Value في الجدول السابق نجد أنها أكبر من قيمة مستوى المعنوية ٥% وهذا يعني قبول الفرض العدمي (H0) ورفض الفرض البديل (Ha). بمعنى أنه لا توجد فروق معنوية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل.

أما الفرض الثاني القائل بأنه "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل". ولتحليل فرض تساوي الأوساط الحسابية إحصائياً يتم صياغته كما يلي:

الفرض العدمي (H0): "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل".

➤ **الفرض البديل (Ha):** "توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل". والجدول (٧) يوضح نتائج اختبار الفرض الإحصائي الثاني، والخاصة بآراء مفردات العينة بشأن مقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل.

جدول ٧: نتائج اختبار الفرض الإحصائي الثاني (ANOVA)

P-Value	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات (MS)	درجات الحرية (df)	مجموع المربعات (SS)	مصدر التباين
٠.٢٩٢	١.١٧٨	٠.٩٨٨٥	٣٢	٣١.٦٣٢	بين المجموعات
		٠.٨٣٩١	٥٥	٤٦.١٥٠٥	داخل المجموعات
			٨٧	٧٧.٧٨٢٥	الإجمالي

وبالرجوع إلى قيمة P-Value في الجدول السابق نجد أنها أكبر من قيمة مستوى المعنوية ٥% وهذا يعني قبول الفرض العدمي (H0) ورفض الفرض البديل (Ha). بمعنى أنه لا توجد فروق معنوية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مقترحات لمعالجة مشكلات المحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل.

أما الفرض الثالث القائل بأنه "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مدى قبول تغيير قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥". ولتحليل فرض تساوي الأوساط الحسابية إحصائياً يتم صياغته كما يلي:

➤ **الفرض العدمي (H0):** لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مدى قبول تغيير قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

➤ **الفرض البديل (Ha):** توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مدى قبول تغيير قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

والجدول (٨) يوضح نتائج اختبار الفرض الإحصائي الثالث، والخاصة بآراء مفردات العينة بشأن تغيير قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

جدول ٨: نتائج اختبار الفرض الإحصائي الثالث (ANOVA)

P-Value	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات (MS)	درجات الحرية (df)	مجموع المربعات (SS)	مصدر التباين
٠.١١٠	١.٤٤٩	١.٣٧٤٥	٣٧	٥٠.٨٥٦٥	بين المجموعات
		٠.٩٤٨٦	٥٠	٤٧.٤٣	داخل المجموعات
			٨٧	٩٨.٢٨٦٥	الإجمالي

وبالرجوع إلى قيمة P-Value في الجدول السابق نجد أنها أكبر من قيمة مستوى المعنوية ٥% وهذا يعني قبول الفرض العدمي (H0) ورفض الفرض البديل (Ha). بمعنى أنه لا توجد فروق معنوية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين حول قبول تغيير قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

وبتحليل إجابة عينة الدراسة بشأن مدى قبول عينة الدراسة فيما يتعلق بتغيير قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ حيث أوضحت النتائج من وجهة نظر الممولين أن ٤.٤% موافق على تغيير قانون الضريبة على الدخل وأن ٨٤.٥% موافق تماماً على تغيير قانون الضريبة على الدخل أي بنسبة إجمالي موافقة تبلغ ٨٨.٩%، أما من وجهة نظر مأموري الضرائب نجد أن ١٠% موافق على تغيير قانون الضريبة على الدخل وأن ٩٠% موافق تماماً على تغيير قانون الضريبة على الدخل أي بنسبة إجمالي موافقة تبلغ ١٠٠%، أما من وجهة نظر المحاسبين القانونيين نجد أن ١٣.٣% موافق على تغيير قانون الضريبة على الدخل وأن ٨٠% موافق تماماً على تغيير قانون الضريبة على الدخل أي بنسبة إجمالي موافقة تبلغ ٩٣.٣%، وأن المتوسط الإجمالي للموافقة على تغيير قانون الضريبة على الدخل لإجمالي عينة الدراسة بلغت تقريباً ٩٤.١%* وهي تعد نسبة مرتفعة جداً.

٧- النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية

٧-١ نتائج البحث

في ضوء كل من الدراسات النظرية والاختبارية للبحث يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ١- هناك العديد من الانتقادات الموجهة لقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ومعياري المحاسبة المصري رقم (٢٤) الضريبة على الدخل رغم العديد من التعديلات التي طرأت عليهما.
- ٢- ثبات صحة الفرض الأول القائل بأنه "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل"، وقد جاء هذا الفرض متسقاً مع هدف البحث والدراسة النظرية والدراسة الاختبارية التي قام بها الباحث.

* تم حساب المتوسط الإجمالي لعينة الدراسة كما يلي: إجمالي نسبة الموافقة لكل مجموعة ÷ عدد المجموعات

- ٣- ثبات صحة الفرض الثاني القائل بأنه "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي في قانون الضريبة على الدخل"، وقد جاء هذا الفرض متسقاً مع هدف البحث والدراسة النظرية والدراسة الاختبارية التي قام بها الباحث.
- ٤- ثبات صحة الفرض الثالث القائل بأنه "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممولين، مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين بشأن مدى قبول تغيير قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥"، وقد جاء هذا الفرض متسقاً مع هدف البحث والدراسة النظرية والدراسة الاختبارية التي قام بها الباحث.
- ٥- أن المتوسط الإجمالي لمدى قبول عينة الدراسة تغيير قانون الضريبة على الدخل بلغت تقريباً ٩٤.١% وهي تعد نسبة مرتفعة جداً.

٧-٢ توصيات البحث

بناءً على نتائج البحث يوصي الباحث بالآتي:

- ١- في حالة إصدار قانون جديد للضريبة على الدخل يوصي الباحث بضرورة عرض مشروع القانون على المجتمع الضريبي لأبداء الآراء والمقترحات حول بنود هذا القانون.
- ٢- في حالة إصدار قانون جديد للضريبة على الدخل يوصي الباحث بضرورة الاستعانة بهذه الدراسة وذلك لأخذ أهم مشكلات التحاسب الضريبي التي تم عرضها وأهم المقترحات لمعالجة هذه المشكلات.
- ٣- أن يراعي المشرع مستقبلاً في القانون الوضوح والسهولة في التطبيق وأن يحقق التوازن والعدالة الضريبية من حيث الشمول لكافة المعاملات.
- ٤- أن يتوسع القانون في الإعفاء ويراعي البعد الاجتماعي والتنمية الشاملة.
- ٥- أن تراعي الإدارة الضريبية الدقة في الحصر والتقدير والرقابة الشاملة على أعمال اللجان والمتابعة الجادة، وكذلك كفاءة الربط وسرعة الفصل في التظلمات والطعون.
- ٦- أن يراعي المشرع مستقبلاً أن يسهم القانون بشكل حقيقي في تنمية موارد الدولة.
- ٧- الاستعانة بذوي الخبرة من السادة أساتذة الجامعات المصرية ومأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين والمتخصصين في هذا المجال بهدف إعادة هيكلة هذا القانون بالشكل الملائم الذي يسهم في زيادة الحصيلة الضريبية وتقليل العبء عن كاهل المكلفين والممولين وتقليل العبء أيضاً عن كاهل الإدارة الضريبية والحد من النزاعات الضريبية.

٣-٧ مقترحات بحثية مستقبلية

- يوصي الباحث باستكمال بعض النقاط التي لم تتناولها الدراسة الحالية، ولكنها تنال اهتماماً كبيراً على المستوى العلمي والعملي وأهمها:
- ١- إجراء دراسة تحليلية عن دور الإدارة الضريبية في تفعيل قانون الضريبة على الدخل الجديد وأثره على زيادة الحصيلة الضريبية.
 - ٢- إجراء دراسة اختبارية لدراسة أثر صدور قانون الضريبة على الدخل الجديد على معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل.
 - ٣- إجراء دراسة تطبيقية لدراسة أثر تعديلات قانون الضريبة على الدخل الجديد على التهرب الضريبي.
 - ٤- إجراء دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة المصرية والأمريكية والدولية فيما يتعلق بالضريبة على الدخل وأثره على الاستثمار.
 - ٥- إجراء دراسة اختبارية على أثر المقترحات التي تم تقديمها في الدراسة الحالية لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي على قرارات الاستثمار.
 - ٦- إجراء دراسة اختبارية على أثر المقترحات التي تم تقديمها في الدراسة الحالية لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي على قرارات منح الائتمان.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ابراهيم، نبيل عبد الرؤف، فروق ضريبة الدخل الدفترية - مقياس جديد لإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مجلد ٢٠، العدد ٣، ٢٠١٦.
- الرشيدي، طارق عبد العظيم، محددات إعادة هيكلة معيار المحاسبة عن ضرائب الدخل لمسايرة استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٠، العدد ٣، أكتوبر ٢٠١٦.
- الصايغ، عماد سعد محمد، تطوير المحاسبة عن الضرائب المؤجلة في ضوء معيار المحاسبة رقم (٢٤) بعنوان ضريبة الدخل والقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م: دراسة ميدانية، مجلة

البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مجلد ٢، يونية ٢٠١٤.

العراقي، السيد السعيد، أثر الاختلافات بين المعايير المصرية والدولية على تحديد وعاء الضريبة على الدخل: دراسة حالة على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مجلد ٢١، العدد ٤، ٢٠١٧.

القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضريبة على الدخل وتعديلاته.

المليجي، هشام حسن عواد، مشكلات التحاسب الضريبي عن إيرادات شركات الحوسبة السحابية في ضوء معيار التقرير المالي رقم (١٥) المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مجلد ٣، يونية ٢٠١٥.

إمام، سيد إسماعيل كامل، البسيوني، هيثم محمد عبد الفتاح، زيدان، أحمد السيد، مشكلات المحاسبة عن ضريبة الدخل في قطاع السياحة: دراسة نظرية تحليلية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة بورسعيد، العدد ٢، ٢٠١٨.

بدوي، محمد عباس، المعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة في ظل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤)، مجلة المال والتجارة، عدد ٤٧٢، ٢٠٠٨.

توصيات المؤتمر السادس والعشرين، المنظومة الضريبية " الواقع - الفرص - التحديات"، المنعقد خلال الفترة من ٢٨ حتى ٣٠ يناير ٢٠١٩، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ٢٠١٩.

صديق، رمضان، مجلة المال، ٣ أغسطس ٢٠١٩.

Available at:

<https://almalnews.com/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%84%D%AC%D9%86%D8%A9%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9%>

D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84 %D8%B9%D8%A8%
D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%88 D9%83)/

عبد الحميد، علي محمد، مشاكل معاصرة عند قياس الضريبة على الدخل، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، العدد ٩٢، ٢٠١٤.

عويس، حسن سيد، مشكلات تطبيق قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في الشركات الصناعية: دراسة تطبيقية على مجموعة شركات ايطالشمنتي ITAL GROUP CEMENTI، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، ٢٠١٤.

قرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، الوقائع المصرية، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥.

محمد، سيد عطيتو، الاتجاهات الحديثة لتطوير الضريبة على الدخل لمواجهة تحديات العصر، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، العدد ٨٠، أغسطس ٢٠١٢.

محمد، عيد سعيد، قانون الضريبة على الدخل في الميزان، مجلة إدارة الأعمال، جمعية إدارة الأعمال العربية، يونية ٢٠١٦.

مراد، سامي محمود عبد الحميد، ضبط الإطار المفاهيمي: الفريضة الغائبة بين الضريبة على الدخل ومعايير المحاسبة المصرية، مجلة البحوث المالية والضريبية، العدد ١٠٤، يونيو ٢٠١٦.

معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي برقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل الصادر ضمن معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بقرار من وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.

_____، مفهوم السعر المحايد "Transfer Price" في ضوء أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، مجلة جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد ١٦٨، ٢٠٢٠.

نجم، سماح محمد علي، أثر قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠١٥ على هيكل الإدارة الضريبية والفحص الضريبي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية - جامعة قناة السويس، مجلد ٦، العدد ٤، ٢٠١٥.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Ahmed Ebrahim, Tarek Abdel Fattah, Corporate governance, and initial compliance with IFRS in emerging markets: The case of income tax accounting in Egypt, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol 24, 2015.

Anh Pham, Effects of temporary corporate income tax cuts: Evidence from Vietnam, Journal of Development Economics, Vol 146, 2020.

Anil Kumar, Che-Yuan Liang, Estimating taxable income responses with elasticity heterogeneity, Journal of Public Economics, Vol 188, 2020.

Bassam Farah, Rida Elias, Dwarka Chakravarty, Paul Beamish, Host country corporate income tax rate and foreign subsidiary survival, Journal of World Business, Vol 56, 2021.

Bing Li a, Chang Liu b, Stephen Teng Sun, do corporate income tax cuts decrease labor share? Regression discontinuity evidence from China, Journal of Development Economics, Vol 150, 2021.

Chengrui Xiao, Yuchen Shao, Information system and corporate income tax enforcement: Evidence from China, J. Account. Public Policy, Vol 39, 2020.

Emanuel Hansen, Optimal income taxation with labor supply responses at two margins: When is an Earned Income Tax Credit optimal?, Journal of Public Economics, Vol 195, 2021.

Joel Slemrod, Christian Traxler, Optimal observability in a linear income tax, Optimal observability in a linear income tax, Economics Letters, Vol 108, 2010.

Kellie M. Carr, Jagadison K. Aier, Jian Cao, Did PCAOB rules on ethics, independence, and tax services influence financial reporting for income taxes?, J. Account. Public Policy, 2021.

Natrah Saad, Tax Knowledge, Tax Complexity and Tax Compliance: Taxpayers', Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol 109, 2014.

Richard M. Bird, Eric M. Zolt, Dual Income Taxation: A Promising Path to Tax Reform for Developing Countries, World Development, Vol. 39, No. 10, 2011.

Tatiana Damjanovic, David Ulph, Tax progressivity, income distribution and tax non-compliance, European Economic Review, Vol 54, 2010.

ملحق رقم (١)

قائمة استقصاء لبحث بعنوان:

قياس مدى قبول الضريبة على الدخل في مصر من منظور المجتمع الضريبي
(دراسة اختبارية)

السيد الأستاذ الفاضل/.....

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة اختبارية عن الضريبة على الدخل في مصر كجزء متمم للدراسة النظرية التي قام بها الباحث عن الضريبة على الدخل لاختبار فروض البحث من خلال تقصي ومعرفة آرائكم البناءة عن مشكلات التحاسب الضريبي للضريبة على الدخل وأهم المقترحات لمعالجة هذه المشكلات، ومدى قبول سيادتكم الاكتفاء فقط بإجراء تعديلات على قانون الضريبة على الدخل الحالي لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي أو قبول سيادتكم تغيير قانون الضريبة على الدخل بالكامل لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي، لذا يأمل الباحث في عناية سيادتكم باستيفاء بيانات استمارة الاستقصاء المرفقة، وإعادتها إلى الباحث في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن من إتمام البحث، ونؤكد لحضراتكم أن البيانات التي سيتم تجميعها سوف يقتصر استخدامها على أغراض البحث العلمي فقط.

ويتوجه الباحث لسيادتكم بخالص الشكر والتقدير على حسن تعاونكم وإسهامكم في إثراء البحث

العلمي.

الدكتور

محي سامي محمد محمد الشباسي

المدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

القسم الأول: بيانات عامة:

(١) الاسم (اختياري):.....

(٢) المؤهل العلمي:.....

• بكالوريوس.

• دبلومة دراسات عليا.

• ماجستير.

• دكتوراة.

(٣) الفئة التي تنتمي إليها:.....

• الممولين.

• مأموري الضرائب.

• محاسبين قانونيين

(٤) سنوات الخبرة:.....

• أقل من خمس سنوات.

• من خمس سنوات إلى عشر سنوات.

• أكثر من عشر سنوات.

(٥) العضويات أو الشهادات المهنية:.....

• عضو أو زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

• عضو أو زميل في أي جمعيات مهنية أخرى برجاء نكرها.....

• حاصل على أي شهادات مهنية محلية أو دولية برجاء نكرها.....

• لا يوجد.

استمارة الاستقصاء

برجاء التكرم بإبداء رأي سيادتكم في كل عبارة من العبارات التالية، بوضع علامة (√) في الخانة التي تعكس رأيكم.

العبارات	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الجزء الأول: (مشكلات التحاسب الضريبي) تواجه الضريبة على الدخل في مصر العديد من المشكلات المتعلقة بالتحاسب الضريبي فما هو رأي سيادتكم في درجة تحقق المشكلات التالية:					
(١) لم تتعرض المادة (٢٥، ٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ في تفسيرها للمادة ١٩ من القانون بند ٧ تفسيراً لعبارة وجه الاحتراف أو وضع ضوابط للاحتراف.					
(٢) أوضحت اللائحة التنفيذية أن الترويج المباشر لا يعد من مقابل الخدمات التي تخضع لأحكام المادة ٥٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وكذلك لم توضح ما المقصود بمفهوم الترويج المباشر.					
(٣) جاء المشرع في القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بعبارة الشركة الأم والشركة القابضة ولم يأت بتعريف واضح ومحدد لكل منهما.					
(٤) لم يرد بقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته المعاملة الضريبية للمصرفوات الإيرادية المؤجلة، والتوقف المؤقت.					
(٥) لم يرد بقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته المعاملة الضريبية لإعادة التقييم في حالة رغبة الشركة تحسين الهيكل المالي لها وهل تدخل ضمن حالات تغيير الشكل القانوني للمادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.					
(٦) لم توضح اللائحة التنفيذية الإجراءات الواجب إتباعها تجاه جهات الالتزام التي تقوم بالخصم أو التحصيل تحت حساب الضريبة وما يتعلق بها من نماذج ومطالبات وإخطارات.					
(٧) لم توضح الفقرة الأخيرة من المادة (١٩) بقانون الضريبة على الدخل معالجة أرباح الاستثمار في حصص رأس مال الشركات بالخارج أسوة بالاستثمار في الأوراق المالية في الخارج أو التصرف بها.					

				(٨) اغفال المادة (٤٦ مكرر/أ) من القانون خصم الضريبة المستحقة على التوزيعات بالكامل وليس مبلغاً تحت حساب الضريبة.
				(٩) يعاني قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته بطول وضعف الإجراءات الضريبية المتبعة.
				(١٠) يعاني قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته بزيادة حجم المتأخرات الضريبية.
				(١١) لا يتضمن قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته معالجات لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة لبرامج ولاء العملاء.
				(١٢) لا يتضمن قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته معالجات لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بشركات النقل عن طريق استخدام التكنولوجيا مثل شركات أوبر أو كريم.
				(١٣) لا يتضمن قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته معالجات لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بتقديم الاستشارات والخبرات عبر الإنترنت.
				(١٤) لا يتضمن قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته معالجات لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة ببيع الشركات العاملة بالنظام الرقمي لبيانات العملاء.
				(١٥) لا يتضمن قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته معالجات لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بتقديم الاستشارات والخبرات عبر الإنترنت.
				(١٦) لا يتضمن قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته معالجات لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بالإيراد الناتج من شركات الحوسبة السحابية.
				(١٧) لا يتضمن قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته معالجات لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بإيرادات تعهدات الأداء.
				(١٨) لا يتضمن قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته معالجات لمشكلات التحاسب الضريبي بإيرادات التصرف في الأصول الفكرية.
				(١٩) لا يتضمن قانون الضريبة على الدخل رقم

				٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته معالجات لمشكلات التحاسب الضريبي للإيرادات المحصلة مقدماً من العملاء وغير القابلة للاسترداد.
				(٢٠) لا يتضمن قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته معالجات لمشكلات التحاسب الضريبي للإيرادات الناتجة من اتفاقيات البيع مع حق الرجوع أو اتفاقيات البيع مع إعادة الشراء.
الجزء الثاني: (مقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي) مقترحات لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي للضريبة على الدخل في مصر فما هو رأي سيادتكم بشأن المقترحات التالية:				
				(١) ضرورة تعديل المادة (٢٥، ٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بوضع تعريف محدد وضوابط واضحة لعبارة وجه الاحتراف.
				(٢) ضرورة وضع تعريف واضح للترويج المباشر وضوابط محددة له في اللائحة التنفيذية.
				(٣) ضرورة وضع تعريف واضح ومحدد لعبارة الشركة الأم والشركة القابضة.
				(٤) ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإضافة المعاملة الضريبية للمصروفات الإيرادية المؤجلة، والتوقف المؤقت، وذلك بصرف النظر عن الفترة التي يتم فيها سداد الضريبة أو استردادها.
				(٥) يجب الاعتراف بالضريبة المؤجلة عندما تنشأ الفروق الضريبية المؤقتة حتى إذا تم التأكد بدرجة عالية أن هذه الفروق ستزول أثرها في الفترات التالية.
				(٦) ضرورة نقل أحكام الباب السادس من الكتاب الثاني الخاصة بأرباح بيع الحصص والأوراق المالية إلى الكتاب الرابع كوعاء مستقل وبسعر ضريبة مستقل.
				(٧) ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإضافة المعاملة الضريبية حالة رغبة الشركة تحسين الهيكل المالي لها من خلال إعادة التقييم.
				(٨) ضرورة إضافة بند باللائحة التنفيذية توضح الإجراءات الواجب إتباعها تجاه جهات الالتزام التي تقوم بالخصم أو التحصيل تحت حساب الضريبة وما يتعلق بها من نماذج ومطالبات وإخطارات.

					(٩) ضرورة إضافة بند في الفقرة الأخيرة من المادة (١٩) بقانون الضريبة على الدخل يوضح المعالجة الضريبية لأرباح الاستثمار في حصص رأس مال الشركات بالخارج.
					(١٠) تعديل المادة (٤٦ مكرراً/٢) من القانون بحيث يتم خصم الضريبة المستحقة على التوزيعات بالكامل وليس مبلغاً تحت حساب الضريبة لتخفيف الأعباء الإدارية على كل من الإدارة الضريبية والممولين وتخفيض تكلفة تحصيل الضريبة.
					(١١) ضرورة إضافة مادة جديدة (١١٩ مكرر) بحيث تختص اللجان الداخلية المنصوص عليها في المادة (١١٩) من القانون بالنظر في الخلافات المتعلقة بنظام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة وتعديل المادة (١٣٢) من اللائحة التنفيذية بما يتوافق مع التعديل المقترح.
					(١٢) ضرورة وضع ضوابط من جانب الإدارة الضريبية تستهدف تقليل الإجراءات الضريبية المتبعة وضمان سرعة التنفيذ وتقليل حجم المتأخرات الضريبية.
					(١٣) ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لإضافة المعالجة الضريبية المناسبة لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة لبرامج ولاء العملاء.
					(١٤) ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لإضافة المعالجات الضريبية المناسبة لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بشركات النقل عن طريق استخدام التكنولوجيا مثل شركات أوبر أو كريم.
					(١٥) ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لإضافة المعالجات الضريبية المناسبة لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بتقديم الاستشارات والخبرات عبر الإنترنت.
					(١٦) ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لإضافة المعالجات الضريبية المناسبة لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة ببيع الشركات العاملة بالنظام الرقمي لبيانات العملاء.
					(١٧) ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لإضافة المعالجات الضريبية المناسبة لمشكلات التحاسب

				الضريبي المرتبطة بتقديم الاستشارات والخبرات عبر الإنترنت.
				(١٨) ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لإضافة المعالجات الضريبية المناسبة لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بالإيرادات الناتجة من شركات الحوسبة السحابية.
				(١٩) ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لإضافة المعالجات الضريبية المناسبة لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بإيرادات تعهدات الأداء.
				(٢٠) ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لإضافة المعالجات الضريبية المناسبة لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بإيرادات التصرف في الأصول الفكرية.
				(٢١) ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لإضافة المعالجات الضريبية المناسبة لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بالإيرادات المحصلة مقدماً من العملاء وغير القابلة للاسترداد.
				(٢٢) ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لإضافة المعالجات الضريبية المناسبة لمشكلات التحاسب الضريبي المرتبطة بالإيرادات الناتجة من اتفاقيات البيع مع حق الرجوع أو اتفاقيات البيع مع إعادة الشراء.
الجزء الثالث: مدى القبول بتغيير قانون الضريبة على الدخل في مصر:				
				(٢٣) في ضوء إجابة سيادتكم في الجزء الأول والثاني هل تؤيد تغيير قانون الضريبة على الدخل بالكامل نظراً لصعوبة إجراء هذا الكامل الهائل من التعديلات وكثرة التعديلات السابقة عليه.
				(٢٤) في ضوء إجابة سيادتكم في الجزء الأول والثاني هل تؤيد الاكتفاء فقط بإجراء بعض التعديلات على قانون الضريبة على الدخل الحالي لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي.

إذا كان هناك أية معلومات إضافية أو ضرورة ترى سيادتكم إضافتها في مجال هذا البحث

برجاء نكرها: